المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ومدى أهميته لمستخدميها في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية

The Media Content of Financial Reports and its Importance the Users under the direction toward the International Financial Reporting Standards

(أ) أ. براهيم علي عباس، (ب) أ. حكيم شبوطي (ب) أ. جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

ملخص

استهدفت الدراسة تحليل أثر التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية على أهمية التقارير المالية وتطوير محتواها من ناحية، وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستخدمين لها من ناحية أخرى. وذلك باعتبار أن المعلومات الواردة في التقارير المالية هي من أهم المصادر التي يعتمد عليها متخذو القرارات لا سيما المستثمرين منهم عند تخصيص مواردهم الاقتصادية النادرة والمحدودة على الفرص الاستثمارية البديلة، مما يساهم في ضمان توفير فرص متكافئة لهم، وهو الأمر الذي تطلب متابعة من الفكر المحاسبي لها باهتمام كبير من خلال العمل على إعداد هذه التقارير وعرض محتواها وفق مرجعية محاسبية مقبولة ومتعارف عليها دوليا. لتتوصل إلى أن التقارير المالية ما هي إلا وسيلة لتوصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بغرض المفاضلة بين الاستخدامات البديلة المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة، لتتجلى بذلك الأهمية في إعداد تقارير مالية تخضع لضوابط تحكم دقة وسلامة ما تحتويه من معلومات، وتمثل معايير الإبلاغ المالي الدولية أهم مرجعية لذلك.

الكلمات الدالة: معايير الإبلاغ المالي الدولية، التقارير المالية، المحتوى الإعلامي، المستخدمين.

Abstract

The study aimed to analyze the impact of the direction toward the international financial reports standards on the importance of financial reports and the development in its content, on the one hand, and analyzing the implications on users decisions on the other hand. As the information contained in the financial reports is one of the most important sources that relied decision makers, especially investors, when allocating scare and limited economic resources on alternative investment opportunities, thus contributing to ensuring equal opportunities for them, which requires follow-up of accounting thought to them with great interest in working on the preparation of these reports and presentation its content according to accounting reference accepted and internationally recognized. We found that financial reports is only a means of communicating information to the relevant parties of the company in order to make investment decisions to distinguish between alternative uses available for the use of scarce economic resources. Accordingly, the importance of preparing financial reports subject to controls governing the accuracy and integrity of their information and representing International financial reporting standards remain its most important reference.

Keywords: International Financial Report Standards, Financial Reports, Media Content, Users.

مقدمة

المحاسبة، هي العملية التي تنتهي بإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة ككل، حيث تنشأ هذه الأخيرة نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة. ولكي تتمكن هذه التقارير من أن تعكس صورة كاملة ومتكاملة عن واقع وحقيقة تلك الأنشطة والأحداث من جهة، وحتى تكون مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها داخل وخارج الدولة التي تعمل فيها المؤسسة من جهة أخرى، لابد من تحقيق الانسجام في إعدادها بين مختلف دول العالم، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقاربات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف الدول التي تستخدم معايير محاسبيت تختلف عن بعضها البعض، لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من القواعد والمبادئ المتعارف عليها دوليا، أي تقارب عالمي مالي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، ولذا تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية مرجعية للعديد من المؤسسات في إعداد تقاريرها المالية باعتبارها لغة المحاسبة الدولية المشتركة.

إشكالية البحث

وعلى أساس ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

ـ ما مدى أهمية المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في تعزيز ثقة المستخدمين لها في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في أن موضوعها يكون موضع اهتمام من قبل فئات متعددة ومتنوعة من مستخدمي التقارير المالية، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام ومن المعلومات المحتواة ضمن التقارير المالية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار، فإن عملية الربط بين تلك المعلومات وعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة أمر حتمي، ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث التي تعالج المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ومدى أهميته للمستخدمين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الدراسات السابقة

لقد حاز موضوع محتوى التقارير المالية وأهميتها للمستخدمين ودورها في اتخاذ القرارات على الكثير من الدراسات والبحوث، والتي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، من أهم تلك الدراسات ما يلى:

دراسة (مجدي مليجي عبد الحكيم، 2014) الدراسة عبارة عن مقالة منشورة بمجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، تحت عنوان-أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية-دراسة نظرية تطبيقية.

استهدفت الدراسة اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أخرى، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية، للتوصل في الأخير إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية من جهة، وعلى قيمة الشركات المسجلة من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة ايجابية للمستثمرين عن الأداء المالى للشركة.

دراسة (عبد الحميد أحمد محمود، 2003) الدراسة عبارة عن مقالة منشورة بمجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر، تحت عنوان - أهمية التقارير المالية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية المصرية أثر عاملي الوظيفة والخبرة.

تناولت هذه الدراسة عرضا لمنفعة وأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وحاولت اختيار موقع أهمية التقارير المالية كمصدر للمعلومات من بين مصادر المعلومات الأخرى، وكذلك أثر عاملي الوظيفة ومستوى الخبرة على تباين تصورات فئات المستخدمين في سوق الأوراق المالية اتجاه أهمية مصادر المعلومات، واختبار تباين أهمية مفردات المعلومات التقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات، وكذلك أثر عاملي الوظيفة ومستوى الخبرة على تباين تصورات فئات المستخدمين في سوق الأوراق المالية اتجاه أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات. لتتوصل في الأخير إلى أن عاملي الوظيفة والخبرة لهما تأثير على أهمية مصادر المعلومات وأجزاء التقارير وبعض مفردات المعلومات التي يتم المعلومات وأجزاء التقارير وبعض مفردات المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل اختياري أو إجباري.

دراسة (ياسين أحمد العيسى، 1991) الدراسة عبارة عن مقالة منشورة بمجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة مؤتة، الأردن، تحت عنوان أهمية المعلومات ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تبيان أهمية التقارير المالية بالنسبة للمستثمرين في سوق عمان المالي، وقد حلل فيها الباحث آراء عينة من المستثمرين في السوق المالي أين توصل إلى

أن المستثمرين يدركون الأهمية البالغة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إلا أنهم يرون أن المعلومات المنشورة غير كافية أو أنها تصدر في أوقات متأخرة، وينقصها التفصيل في كثير من الأحيان.

تقسيمات البحث

وبغية الإجابة على إشكالية البحث وإثراءه، تم اعتماد التحليل المنهجي الآتي:

أولا: الإطار العام المرجعي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

ثانيا: المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في الفكر المحاسبي وأهميتها كموصل للمعلومات.

ثالثا: انعكاسات معايير الإبلاغ المالي الدولية على محتوى التقارير المالية وأهمية ذلك لمستخدميها.

أولا: الإطار العام المرجعي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

تعتبر المحاسبة نتاج تفاعلات معقدة لعوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية وغيرها، مما أدى إلى اختلاف الطرق والأساليب في المعالجة المحاسبية من جهة، وتباين في المعلومات بين دول العالم من جهة أخرى. وهذا ما أثر بدوره على قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وفق معايير موحدة، لذا ظهرت الحاجة لتطوير العمل المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي.

1ـ التمييز بين التوافق والتوحيد المحاسبي

هناك علاقت متداخلت ومتصلت ومتبادلت التأثير بين مفاهيم التوافق المحاسبي والتوحيد المحاسبي، وقد أكدت أدبيات المحاسبت على أهميت التمييز بين تلك المفاهيم، وهي كالآتي:

1-1 التوافق المحاسبي

تدل كل المصطلحات الآتية: التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى (1)، ويعتبر التوافق بأنه مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية من أجل التنسيق بين السياسات والقواعد للأنظمة المحاسبية الوطنية عن طريق التقليل أو الحد من الفروقات والاختلافات المحاسبية فيما بينها (2).

2.1 التوحيد المحاسبي

يمثل التوحيد المحاسبي أحد المفاهيم المحاسبية المستخدمة للتعبير عن عملية البحث عن أسس واحدة للقياس وعرض المعلومات، والهادفة إلى إنتاج معلومات فعالة وقابلة للمقارنة (3). كما يعرف بأنه مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية للإشارة إلى تماثل الأساليب المحاسبية وتطبيق معيار أو قاعدة واحدة في كل الحالات، فالتوحيد ينطوي على مجموعة من القواعد الموحدة (4).

2 مفهوم معايير المحاسبة الدولية

قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي الدولي، فإنه من

الضرورة الوقوف أولا عند مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام، فالملاحظ على هذا المفهوم أنه يتكون من مصطلحين اثنين هما:

الأول: يتمثل في المعيار ويعني في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا لقياس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته (6). كما يمكن اعتبار المعيار بأنه النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق في ظروف معينة، كما أنه يمثل أساس للحكم والمقارنة ويعد بمثابة تقييم للأداء.

الثاني: يتمثل في المحاسبة التي تعرف بأنها مختلف الأساليب المستعملة في تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية إلى العديد من متخذي القرارات لأغراض ترشيد وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة (7).

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي على أنه عبارة عن بيان إداري مكتوب تصدره الهيئة المحاسبية المعنية، وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية، ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة، ويلقى قبولا عاما على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولي (8).

٤- النظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية

ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبين إلى سنة 1904، وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين، وهذا بمدينة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم. وفي المؤتمر الدولي العاشر المنعقد في سدني بأستراليا سنة 1972، تبلورت هذه الفكرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (9)

1.1 لجنة معايير المحاسبة الدولية

حيث تأسست هذه اللجنة في سنة 1973، من طرف هيئات محاسبية مهنية في عشرة دول هي ألمانيا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، أيرلندا، اليابان، المكسيك، هولندا، انجلترا (10). والجدير بالذكر هو أن هذه الدول ليست أعضاء في ضمن هذه اللجنة ولكن الهيئات المحاسبية داخل هذه الدول (11)، بهدف الحصول على توحيد في المبادئ المحاسبية المطبقة على مستوى عالمي، وبالتالي تضييق هوة الاختلافات المحاسبية بين الدول، وذلك من خلال (11)؛

- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتهم وقبولهم لهذه المعايير عالميا؛

العمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير
 المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وقد انضم إلى هذه المنظمة بعد تأسيسها عدد كبير من المنظمات المهنية حيث بلغ عدد المنظمات المحاسبية الأعضاء أكثر من 101 منظمة محاسبية من أكثر من 77 دولة، ويجب على كل عضو جديد للمنظمة أن يتعهد باستخدام أفضل المحاولات في التأكد من أن يتم تبني وإتباع المعايير المحاسبية الدولية بدولته.

وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عمدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وصلاحية إصدار معايير محاسبة دولية.

2.2 مجلس معايير المحاسبة الدولية

تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبح المجلس هيئة حرة، مستقلة غير حكومية، لا تهدف إلى الربح، تسهر على إعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية، تعديلها وإلغاؤها أحيانا، وكذا تسهيل إجراءات تطبيقها، كما اتخذ قرار بحيث كل معيار ألغي لا يستعمل رقمه واسمه من جديد، وكل معيار جديد ظهر إبتداءا من 2001 يظهر باسم (IFRS)، حيث تم الاتفاق على تعميم المصطلح (IFRS) على كل المعاير (IAS)

فمعايير (IFRS) كافية لأنها أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي. ولأن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية أساسا هو المعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية (14).

ثانيا: المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في الفكر المحاسبي وأهميتها كموصل للمعلومات

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يلجأ إليها مستخدمو المعلومات ويعتمد عليها متخذو القرارات، لاسيما في ظل تعدد أنواعها وتنوع محتوى ومضمون كل منها بما يعزز قيمة المعلومات ويساهم في سد حاجيات مختلف المستخدمين لها.

1_ مفاهيم عامة حول التقارير المالية

للتقارير المالية مفاهيم مختلفة ذات مدلول واحد، وأنواع متعددة ذات هدف مشترك، تسعى لتلبية احتياجات الفئات المستخدمة للمعلومات التي تتضمنها، وذلك بالرغم من اختلاف هذه الفئات في طبيعة ونوع وحجم المعلومات التي تحتاجها.

1_1 مفهوم التقارير المالية

يمثل تعبير التقارير المالية تعبيرا أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية، غير أن هذه الأخيرة تشكل عصب تلك التقارير كما أشارة بذلك مجلس معايير المحاسبة الأمريكية. ومن بين أهم تعاريف التقارير المالية ما يلى:

التعريف الأول: هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وعن تغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات (15).

التعريف الثاني: تعتبر التقارير المالية بمثابة وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها أو الاطلاع عليها من طرف عدة مستعملين (16).

التعريف الثالث: تعتبر التقارير المالية بمثابة رسالة تتدفق خلالها المعلومات المحاسبية المتبادلة بين منتج المعلومة (المؤسسة) ومستخدمها (متخذ القرار) (17).

من خلال استقراء التعاريف السابقة نستنتج أن التقارير المالية هي الناتج النهائي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة، وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة لها.

2_1 أهداف التقارير المالية

تهدف التقارير المالية إلى الآتى (18):

- تقديم معلومات عن المصادر الضرورية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالب المرتبطة بها؛
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات مناسبت؛
- مساعدة المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح والفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض؛
- تقديم معلومات عن المكاسب ومكوناتها وعن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

1_3 أنواع التقارير المالية

تتعدد أنواع التقارير المالية وتختلف باختلاف محتوى ومضمون كل منها، وهي كالآتي:

1_3_1 القوائم المالية

تتبلور نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية، يمكن تصنيفها إلى صنفين، الأول يشمل قوائم مالية أساسية، والثاني يشمل قوائم ملحقة ومكملة للقوائم الأساسية، وهي كالأتي (19):

1_1_3_1 القوائم المالية الأساسية

هي القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية توفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، وهذه القوائم تتمثل في كونها مترابطة معا،

بمعنى أنها تخضع جميعا لنفس عملية القياس وأن تأثير هذا القياس ينعكس على جميع القوائم، والتي هي كالآتي:

- قائمة الدخل
- قائمة المركز المالي
- قائمة التغير في حقوق الملكية
 - قائمة التدفق النقدى

1-3-1 القوائم المالية الملحقة

وهي قوائم إضافيت يتم إعدادها بصورة تطوعيت أو بناء على توصيات محاسبيت لمقابلت ظروف معينت، ومن أمثلت ذلك ما يلى:

- قوائم تفصيليت لبعض الإجماليات الواردة في القوائم الماليت الأساسيت
 - قوائم مالية معدة بالتغير في مستويات الأسعار
- قوائم مالية موحدة لمجموعة من المؤسسات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة
- قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد

1_2_3 تقرير مجلس الإدارة

وهو التقرير الذي يعده مجلس إدارة المؤسسة، والذي يشتمل

على العديد من البيانات المتعلقة بالسياسات الإدارية والمالية، بالإضافة إلى القرارات الجوهرية التي اتخذها مجلس الإدارة، والأحداث الهامة التي أثرت على نشاط المؤسسة والاحتمالات المستقبلية، وكذا بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير والقوائم المالية (20).

1_3_3 تقرير مدقق الحسابات

وهو التقرير الذي يعده مدقق الحسابات الخارجي، إذ يعتبر وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفدين، كما أوضح ذلك معيار التدقيق الدولي رقم (700) أن هذا التقرير يمثل رأي المدقق المكتوب والواضح في القوائم المالية ككل للمؤسسة التي قام بتدقيقها، ويجب أن يعبر هذا التقرير عما إذا كانت الميانات المالية معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية في إطار إعداد التقارير المالية المطبقة (21).

4-1 مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات

نظرا لتعدد مجموعة المستخدمين الحاليين والمحتملين، والدين يكون لديهم نماذج اتخاذ قرارات مختلفة ومتنوعة فإن احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة وهو ما يؤثر على طريقة إعداد التقارير المالية والاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية، ولقد حددت هذه الفئات وطبيعة المعلومات التي تحتاجها على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي (22)؛

الحدول رقم (01) مستخدمي التقارير المالية واحتياحاتهم المعلوماتية

الجدول رقم (11) مستخدمي التفارير المالية واحتياجاتهم المعلوماتية								
احتياجات المستخدمين	المستخدمين							
(1) القياس الشامل للأداء	المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة							
أ- مقاييس مطلقة ب- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير ج- بالمقارنة مع شركات أخرى (2) تقييم أداء الإدارة أ- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد ب- المسئولية القانونية (3) التوقعات المستقبلية	- المساهمين الحاليين والمحتملين - الدائنين - المديرين - العاملين - المستهلكين - الموردين - المنافسين							
أ- الأرباح ب- التوزيعات والفوائد ج- الاستثمارات د- التوظيف د- التوظيف (4) الحكم على المركز المالي أ- تقييم اليسر المالي ب- تقييم درجة السيولة ج- تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد (5) تقييم الديون وحقوق الملكية (6) تقييم الالتزام باللوائح والقوانين (8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي	المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة - محللي القوائم المالية - سماسرة البورصة - إتحادات العمال - الوكالات والهيئات الحكومية - الجهات المهنية ومصدري المعايير الدولية							

2 مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية قيمة ما تحتويه من معلومات اقتصادية، وذلك من وجهة نظر مستخدمي هذه التقارير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة. ومن القرارات الاقتصادية التي تقع في هذا الإطار، تلك التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف أموالهم في المؤسسة أو قرارات المقرضين بشأن منح التسهيلات المصرفية للمؤسسة (23).

وتتحدد قيمة المعلومات المالية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات، ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (24).

وفي هذا الصدد توجد ثلاث مقومات يتم من خلالها زيادة القيمة الإعلامية لما تتضمنه التقارير المالية من معلومات من وجهة نظر مستخدميها، وتتمثل في ما يلى (25):

- أن يقلل الاتصال من احتمالات الاختيار لدى مستخدم المعلومات المالية ويرشد من قراراته، وبالتالي يساهم في تقليل حالات عدم التأكد،

- أن تكون المعلومات المالية بناءة، أي أن تساهم في تحديد الاختيار الرئيسي من بين الاختيارات المتاحة لدى متخذ القرار،

-أن تتصف المعلومات المالية بالدافعية، وذلك إذا كان لها تأثير على تغير السلوك الناتج من متخذ القرار.

ولكن للحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفت، وعندما تزيد تكلفت المعصول على المعلومات عن قيمت هذه المعلومات فإننا نكون أمام بديلين، هما (26):

- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها، أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات.

- تدنيم التكلفم من خلال تخفيض درجم صحم المعلومات، أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

كما تتأثر القيمة الإعلامية للتقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها بنوعية الاتصال الذي قد يحدث، وذلك كما يلى (27):

- أن مقدارا محددا من المعلومات يكون ذا استخدام متعدد ومتسع إذا كانت له علاقة بأكثر من قرار واحد في نفس البيئة؛

- أن مقدارا محددا من المعلومات يكون ذا استخدام متعدد ومتسع إذا كانت له استخدامات في أثر من بيئت

3_ قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية

يعتبر المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ذو أهمية خاصة في مجالات تطوير القياس المحاسبي، ذلك لأن وظيفة الاتصال في

المحاسبة وأداتها التقارير المالية تقف جنبا إلى جنب مع وظيفة القياس، لتشكلان معا الأساس الذي يقوم عليه نظام المعلومات المحاسبي، وبذلك تلتقي أغراض الوظيفتين عند هدف واحد مشترك، هو الحرص على توفير أكبر قدر من المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات الاقتصادية. وعليه فإن تحسنا في أداء أي من الوظيفتين سيؤثر على أداء الوظيفة الأخرى. والقاعدة الأساسية العامة التي تحكم قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية تقوم على مبدأين، هما (88):

- أن الفائدة المحققة لمستخدم التقارير المالية بما تحويه من معلومات، تزيد كلما زادت قيمة المعلومات المحتواة فيها، أو بمعنى آخر كلما زادت قيمة محتواها الإعلامي.

- أن المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ممثلاً بقيمة ما تحويه من معلومات اقتصادية، تزيد كلما زاد معدل التغير في قيمة البنود المكونة لهذه التقارير، وذلك على مدار الفترة الزمنية التى تغطيها هذه التقارير.

هذا ويمكن التعبير عن المبدأين أعلاه في صورة علاقة رياضية تأخذ الشكل الآتي (23):

$A \propto B \propto C$

حيث أن:

A = الفائدة المحققة لمستخدم التقرير؛

B = قيمة المعلومات الاقتصادية المحتواة في التقرير؛

C = معدل التغير في القيمة المالية أو القياسات المماثلة لبنود التقارير على مدار الفترة الزمنية.

وفي الواقع تناولت العديد من الدراسات المحاسبية موضوع قياس القيمة الاقتصادية للمعلومات التي توفرها التقارير المالية والفائدة المحققة منها باستخدام النماذج الرياضية، وبالرغم من أنها ألقت الضوء على بعض المتغيرات التي يمكن تمثيلها رياضيا في بيئة المعلومات المحاسبية إلا أن هذه الدراسات واجهت مشكلتين أساسيتين هما:

- عدم التحديد الواضح للمستفدين من التقارير المالية المنشورة، وبالتالي عدم القدرة على تحديد أو افتراض دالة النفع الخاصة بهم، والمطلوبة لتطبيق النموذج الرياضي لقياس قيمة المعلومات.

- عدم تحديد النماذج المستخدمة في اتخاذ القرارات، مما يجعل من الصعب تحديد كمية المعلومات، وبالتالي قيمتها.

وقد تسببت هاتان المشكلتان في أن النماذج الرياضية لقياس قيمة المعلومات المحاسبية لم تؤد النتائج المطلوبة منها تماما.

وتستند النماذج الرياضية على فكرة الربط بين قيمة محتوى المعلومات ودرجة احتمال حدوث الحدث الاقتصادي موضوع القرار، بحيث تتناسب قيمة المعلومات الواردة في التقارير المالية حول حدث معين تناسبا عكسيا مع درجة الاحتمال التي

كانت مقدرة لحدوث هذا الحدث من قبل متخذ القرار قبل وصول التقارير إليه. وعليه يمكن القول بأن المحتوى الإعلامي للتقارير المالية هو دالة متناقصة لاحتمال حدوث الحدث الاقتصادي الذي تدور حوله التقارير، وهكذا كلما كان هذا الحدث أكثر تأكيدا قبل وصول التقارير لمتخذ القرار كلما نقص المحتوى الإعلامي لها والعكس بالعكس. ولقد إقترح (Theil) الدالة اللوغر تمية كوسيلة لقياس المحتوى الإعلامي للتقارير نظرا لخاصية الإضافة التي تتمتع بها هذه الدالة. وعليه، يمكن التعبير عن المحتوى الإعلامي للتقارير المالية غير المؤكدة في صيغة رياضية على النحو الأتي النحوالاتي المؤكدة في صيغة رياضية على النحو الأتي النحوالاتي المناس المحتوى الإعلامي المؤكدة في صيغة رياضية على النحو الأتي النحوالاتي المؤكدة في صيغة رياضية على النحو الأتي النحوالاتي المؤكدة في صيغة رياضية على النحو الأتي النصور المؤلدة المؤلدة المؤلدة في صيغة رياضية على النحوالاتي المؤلدة المؤ

$$A = p \log \frac{1}{p}$$

أو بصورة رياضية أخرى:

$$A = -p \log p$$

حيث أن:

A = قيمة المعلومات المحتواة في التقارير المالية

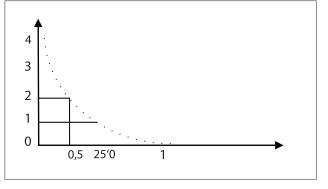
P = درجة احتمال وقوع الحدث.

والمعادلة الرياضية أعلاه مبنية على ما يعرف بدالة شانون للمعلومات، وسميت بذلك نسبة إلى واضعها (shanon) والذي كان أول من استخدمها عام 1948م في مجالات الهندسة الالكترونية كوسيلة لتحسين فعالية الاتصالات اللاسلكية عن طريق استخدامها كمقياس للمحتوى الإعلامي للبرقية، ثم طورت هذه الدالة فيما بعد لتناسب الاستخدام في المجالات المحاسبية عن طريق (Theil) وغيرهما من الباحثين، وتتخذ دالة شانون للمعلومات العلاقة الآتية (13):

$$AP = \log \frac{1}{p} = -\log(p)$$

ويمكن تمثيلها في صورة بيانية بالشكل الأتى (32):

الشكل رقم (01) دالة شانون للمعلومات



درجة احتمال حدوث الحدث (P)

والشكل أعلاه يوضح العلاقة العكسية القائمة بين متغيري الدالة وهما: (A) القيمة الإعلامية للتقرير، (P) درجة احتمال حدوث الحدث، لذا تكون (A=0) متى كان مستخدم التقارير المالية متأكدا تماما من حدوث الحدث قبل حدوثه فعلا وعندها (P=1). على العكس تماما تكون (A=n) لانهاية) متى كان احتمال حدوث هذا الحدث قبل حدوثه من وجهة نظر مستخدم التقارير صفرا، لأن مفاجأته في هذه الحالة عند وقوع الحدث فعلا ستكون مفاجأة تامة وتبلغ الدرجة القصوى، لكن في الأحوال التي تتساوى فيها درجة احتمال حدوث الحدث مع درجة احتمال عدم حدوثه، أي عندما تكون درجة احتمال الحدث (P=0.5).

وبقصد إضفاء بعض الواقعية على استخدامات الدالة السابقة في قياس المعلومات الواردة في التقارير المائية، يمكن تطويرها لتلاءم متطلبات قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المائية حول عدة أحداث بدلا من حدث واحد كما هي عليه في صورتها السابقة. وفي هذه الحالة تأخذ هذه الدالة الشكل الأتي (33):

$$A = \sum_{i=1}^{n} (P_i) \log (P_i)$$

حيث أن:

A = القيمة الإعلامية للتقارير المالية

n = عدد الأحداث الواردة في التقارير (عدد بنود التقارير المالية)

(i=1, 2, 3,n) احتمال وقوع الحدث=Pi

4 فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات

تتخذ العديد من الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من التقارير المائية مصدرا للمعلومات عند اتخاذ قراراتها، غير أن اعتماد هذه الأطراف على هذه التقارير لا يعد كبيرا، إذ توجد مصادر أخرى يتم الاستناد إليها أيضا، الأمر الذي يدعو إلى تطوير التقارير المائية عموما والقوائم المائية خصوصا لتفي باحتياجات هذه الأطراف من المعلومات اللازمة.

ونظرا لقصور التقارير المالية في توصيل المعلومات اللازمة لمستخدميها والوفاء بتلبية رغباتهم فإنه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على فعالية التقارير المالية، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي (34)؛

- مدى شمول التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؛

- مدى اعتماد المستفدين على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات، وأهمية كل جزء من أجزاء هذه التقارير عند اتخاذ القرارات؛

- مدى قراءة كل جزء من أجزاء التقارير المالية من جانب

المستفدين، وأي الأجزاء يتم قراءتها بشكل مفصل وأيها يقرأ بشكل مختصر؛

- مدى فهم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية ومدى مناسبتها في اتخاذ القرارات؛

- وضع مقاييس كميت لقياس درجة صلاحية قراءة التقارير المالية ومدى فهم اللغة التي تكتب بها هذه التقارير.

وبالإضافة إلى افتراض توفر المعلومات فإن هناك مشكلة أخرى تكمن في تحديد الكم المطلوب من هذه المعلومات وطريقة عرضها لملائمة عملية اتخاذ القرارات، إذ توجد نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توافرها، حيث يجب ألا تتعدى كمية المعلومات هذه النقطة ويرجع السبب في ذلك إلى أن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب يؤثر سلبا على صنع القرار. فالمعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة – الشمول – الكمية) والوقت والتكلفة.

ثالثا: انعكاسات معايير الإبلاغ المالي الدولية على محتوى التقارير المالية وأهمية ذلك لمستخدميها

تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية من أهم المرجعيات على المستوى العالمي لإعداد وعرض التقارير المالية. وعليه، فإن الالتزام بتطبيقها بعد توفير المقومات اللازمة لذلك، يسمح ومما لاشك فيه بتعزيز الثقة لدى مستخدمي تلك التقارير ويسهل من عملية الفهم والاستيعاب لمضمونها بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

1ـ دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين محتوى التقارير المالية وتحقيق أهدافها

يعكس الاهتمام بمحتوى المعلومات التي تقدمها التقارير المالية قيمتها الإستعمالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، بحيث يتماشى مع كل قرار يجب اتخاذه نوعا مناسبا من المعلومات. ولذالك أولت معايير الإبلاغ المالي الدولية عدة اعتبارات لإعداد وعرض التقارير المالية تعزيز وتطوير محتواها، من أهمها ما يلى (35):

- تحديد الجهت المسئولة عن إعداد التقارير المالية، يمكن الرجوع إليها عند طلب أي إيضاح عن هذه البيانات، إضافة إلى أن وجود هذه الجهة يزيد الثقة في المعلومات المقدمة؛

- ضرورة تقديم التقارير المالية لفترة سابقة مع التقارير المالية الحالية، وهذا سيوفر إمكانية تحديد اتجاه تطور المؤسسة، وتعتبر المعلومات المقارنة ضرورية للاطمئنان على مستقبل المؤسسة في الأمد القريب؛

- إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء التدفقات النقدية ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم،

- يجب أن تعرض التقارير المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة بما يحقق العدالة في العرض؛

- الإفصاح عما إذا كانت التقارير المالية تنسجم مع ما تفرضه المعايير الدولية للتقارير المالية، وتطبيق كل معيار ينطبق عليها؛

- الإفصاح عن أي مخالفة لمتطلبات المعاير الدولية للتقارير اللاية وعرض الأثر عن ذلك؛

- تحديد كل مكونات التقارير المالية بشكل واضح.

2 مزايا الاعتماد على التقارير المالية المنجزة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

تعدد الجهات المستخدمة للتقارير المالية وتتباين احتياجاتهم من المعلومات المطلوبة بحسب مجال اتخاذ القرار الذي يضطلعون به، لا سيما في ظل تعدد أنواع تلك التقارير وتنوع محتوى ومضمون كل منها، لذلك غالبا ما تتعارض وجهات نظر الفئات التي تستخدم تلك التقارير في اتخاذ القرار حول ما ينبغي أن يكون عليه المضمون، بل إن الأمر ينطبق على العناصر في ذات الفئة أحيانا. مما أدى للبحث عن مرجعية محاسبية يحتكم إليها في إعداد التقارير المالية بما يضمن دقة وسلامة ما تحتويه من معلومات، وتقديمها وعرضها وفق خصائص نوعية ترقى بها إلى الجودة المطلوبة وتفيد في تلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، وتمثل معايير الإبلاغ المالي الدولية من جراء إعداد وعرض التقارير المالية بناءا على معايير الإبلاغ المالي الدولية من جراء إعداد وعرض التقارير المالية بناءا على معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال الجدول الموالي (66):

الجدول رقم (02) مصفوفة المعلومات المنجزة وفق IFRS ومستخدمي التقارير المالية

الترتيب	المجموع	المساهمة في رفاهية المجتمع	الامتثال للقوانين	المقارنة مع المؤسسات المماثلة	آفاق المؤسسة	وضعية السيولة	التوازنات المالية	التحكم في المخاطر	أداء التسيير	نتائج المؤسسة	المعلومة المستخدم
1	09	+	+	+	+	+	+	+	+	+	المستثمر
2	07			+	+	+	+	+	+	+	المقرض
3	07			+	+	+	+	+	+	+	بيت الاستشارة
4	06	+		+	+			+	+	+	المنافسين
5	06		+		+	+		+	+	+	المدقق المستقل
6	04				+	+	+	+			الزبائن
7	03		+			+				+	هيئة الجباية
8	03					+	+	+			المورد
9	03	+	+							+	الجمهور
		03	04	04	06	07	05	07	05	07	المجموع
		9	7	8	4	2	6	3	5	1	الترتيب

من خلال استقراء الجدول أعلاه، تتجلى بوضوح أهمية المعلومات بالنسبة لكل فئة مستخدمة للتقارير المالية، كما نلاحظ أن احتياجات مستخدمي التقارير المالية وما تحتويه من معلومات تختلف من فئة إلى أخرى، بحيث يهتم المستثمر بجميع أنواع المعلومات المصنفة ضمن الجدول في تسع مجموعات، بينما يتباين اهتمام باقي الفئات من المستخدمين حول أهمية تلك المعلومات كما يوضحه الترتيب في الجدول أعلاه.

3- المقابلة بين متطلبات مستخدمي التقارير المالية المنجزة وفق IFRS والخصائص النوعية للمعلومات

تعتبر احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات متباينة جدا، لذلك يصعب إرضاء جميع تلك الفئات بشكل واحد من هذه التقارير، لاسيما في ظل اختلاف المفاهيم المتعلقة بها، وتعدد الخصائص والصفات التي تميز المعلومات المحتواة بها، لذلك تلجأ المؤسسات الاقتصادية لاستصدار تقارير مالية منجزة في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية، بحيث تراعي ما تريده كل فئة. ويمكن توضيح ذلك حسب الجدول الموالي (37).

الجدول رقم (03) المقابلة بين متطلبات مستخدمي التقارير المالية المنجزة وفق IFRS والخصائص النوعية للمعلومات

خصائص المعلومات الممتازة	خصائص مرتبطة بالمستخدم
• الملائمة	• الرشادة والقدرة على الاختيار والتقييم
• الموثوقية وقابلية التحقق منها	• الأهمية النسبية (الحاجة) ودرجة الحرص
• التمثيل الصادق وأمانة التعبير	• تكلفة الحصول على المعلومة
• الدقة والموضوعية	• المنفعة المتوقعة من استخدامها
• توقيت الإفصاح والحداثة	• تكلفة ومدة استخدامها في صنع القرار
• الوضوح	• درجة التحفظ في استخدامها
• المصداقية وإمكانية الاعتماد عليها	• القدرة على التحليل والمقارنة والتثبت من صحة المعلومة
• الاتساق والتكامل	• تعدد مصادر الإعلام
• قابليــــ تحليلها والمقارنـــــ	• احترام الخصوصيات (عدم التجسس) والقوانين
	• نفسيت المستخدم وصفته (متشائم/متفائل، مضارب/
	محكم/متوازن/متحفظ، مراقب/مسير/صاحب مصلحة،
	مالك/مستثمر/مقرض)

4. آثار التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية في دعم قرارات مستخدمي التقارير المالية

إن التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في إعداد تقارير مالية على درجة عالية من الجودة وقابلية المقارنة، مما يضفي على المستثمرين منافع عديدة باعتبارهم أهم مجموعة من المجموعات المستفيدة من التقارير المالية، ويمكن تحديد هذه المنافع من خلال العناصر الآتية (38):

- تساهم معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملائمة على درجة عالية من الدقة والقابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين باتخاذ القرارات الذكية؛

- الحد من سلوك الإدارة الانتهازي أو النفعي من خلال تضييق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، والتي كانت تستغلها الإدارة للتلاعب بالأرباح، مما يوفر تقارير مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين؛

- تؤثر معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل إيجابي على تصورات المستثمرين بشان رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرارية المؤسسة من خلال دورها في تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل المؤسسة بشكل حقيقي؛

- تمكن معايير الإبلاغ المالي الدولية من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، كما أنها ذات قوة تفسيرية تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم أداء المؤسسة؛

- توفر معايير الإبلاغ المالي الدولية للمستثمرين قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضفي المصداقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

5ـ أثار تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على محتوى التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

في دراسة ميدانية (نور الدين رافع، 2014) والتي كشفت عن تبعات المعايير المحاسبية الدولية التي استند عليها النظام المحاسبي المالي على التنظيم المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية، وتجليات ذلك على محتوى ومضمون التقارير تمثل عدد الاستمارات الموزعة على أفراد العينة والمقبولة المالية شكلا ودلالة، لعينة شملت (39) مؤسسة اقتصادية ذات نشاط صناعي أو خدمي، مصنفة على أساس ثلاث قطاعات عموميت، خاصة ومختلطة، تتوزع على عدة والايات من الوطن، والتي باشرت تطبيق مضمون النظام المحاسبي المالي ابتداء من وهي كالآتي⁽³⁹⁾: .2010/01/01

المعتمدة - في (93) استمارة تضمنت (18) سؤالا، موزعت على أربعة أقسام رئيسية. لكن نظرا لطبيعة بحثنا اقتصر اختيارنا على (04) أسئلة فقط للدراسة والتحليل بما يتوافق وذلك،

هل أنت مطلع على المعايير المحاسبية الدولية	السؤال الأول
هل تتابع باستمرار المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية	السؤال الثاني
تطبيق النظام المحاسبي المالي حدد بدقت محتوى التقارير المالية الذي أملته المعايير المحاسبية	السؤال الثالث
تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى تقديم تقارير مالية تستجيب لتطلعات المستخدمين	السؤال الرابع

وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة، كما يوضحه الجدول الآتى:

الجدول رقم (04) إجابات أفراد عينة الدراسة

الرابع		الثائث		الثاني		الأول		السؤال
النسبة %	العدد	البيان						
91.40	85	93.55	87	35.48	33	100	93	نعم
5.38	05	4.30	04	56.98	53	0	0	ス
3.22	03	2.15	02	7.52	07	0	0	دون جواب
100	93	100	93	100	93	100	93	المجموع

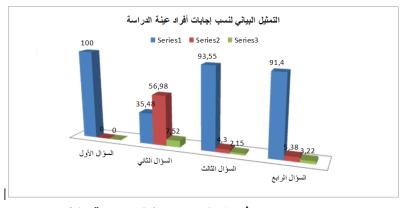
المصار : من إعداد الباحثين بالاعتماد على (نور الدين رافع، انعكاسات تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية 🚊 المؤسسات الاقتصادية-دراست تحليليت تقييميه، مذكرة ماجستير، كليت العلوم الاقتصاديت والعلوم التجاريت وعلوم التسيير، جامعت الجزائر 3، 2014، ص ص 149-159).

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه، يتبين لنا أن كل أفراد العكس مبررين ذلك في كون أن المرجعية التي استند عليها العينة مطلعين على المعايير المحاسبية الدولية بنسبة 100%، أما فيما يتعلق بالمتابعة المستمرة لتلك المعايير فقد عبرت نسبة 35.48 % من المستجوبين بأنها تتابع باستمرار المعايير التي تصدر عن المجلس، بينما عبرت نسبة 56.98 % من المستجوبين بأنها لا تتابع إصدارات المجلس، ومبررين ذلك لعدم تكييف النظام المحاسبي المالي مع إصدارات المجلس الحالية، أما نسبة 7.52% فقد امتنعت عن الإجابة. وفي ما يخص إذا كان تطبيق النظام المحاسبي المالي قد ساهم في إثراء المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وفق ما تمليه المعايير المحاسبية الدولية فإن هناك إجماع لدى غالبية المستجوبين بنسبة 93.55 % بالموافقة على صحة ذلك، بينما رأت نسبة 4.30 % من المستجوبين

النظام المحاسبي المالي تعكس اقتصاديات دول تطورت فيها بنية السوق المالي، إضافة إلى الطبيعة المحدودة للاستثمار في الجزائر، بينما امتنعت نسبة 2.15 %عن الإجابة. في حين أن هناك نسبة 91.40 % من أفراد العينة التي أخضعت للدراسة يرون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدي إلى تقديم تقارير مالية تستجيب لكافة الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة، فيما رأت نسبة %5.38 من أفراد العينة العكس، مبررين ذلك بأن التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية لا زالت تستجيب لمصالح الضرائب لا غير، فيما امتنعت نسبة 3.22 % عن الإجابة.

ويمكن التعبير عن النسب في الجدول السابق وتوضيح ما تلاه من تحليل بواسطة الشكل الأتي:

الشكل رقم (02) التمثيل البياني لنسب إجابات أفراد عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04)

الهوامش

- 1 مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي المفهوم المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ووقلة، 2006، ص117.
- 2–₃Stephan brun, l'essentiel des normes comptables international, gualino éditeur, paris, 2006, 3éme édition, p13.
- 3- تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، سوريا، 2007، ص15.
- 3- Bourkaib abderrahmane adnane, les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en algerie, mémoire de magister ès sciences de gestion, option monnaie et finances, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, 2006/2007, p25.
- 4- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية،
 ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، الطبعة الأولى، ص58.
- 5- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص141.
 - 6- المرجع نفسه، ص142.
- 7- محمد ياسين غادر، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 25، أف بال 2004، ص 07.
- 8- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية /AS/ معتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، الجزء الأول، ص281.
- 9– Hervé hutin, et autres, comptabilité en IFRS, édition d'organ sation, 2004, p07.
 - 9- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص33.
 - 10- المرجع نفسه، ص280.
- 10-- Anne le manh, Catherine maillet, plein pot normes compt -- bles internationales IAS/IFRS, foucher, Vanves, 2008, 3é édition, p p5–6.
- 11- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص45.
- 12- jean François des robert, François Méchain, Hervé Puteaux, normes IFRS et PME, dunod, paris, 2004, p12.
- 13- رحال علي، التقارير المالية أي محتوى للمعلومات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2007، ص 02.
- 14- السيد عبد المقصود دبيان، كمال الدين مصطفى الدهراوي، ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، 2005، ص 124.
- 15- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل،
 الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 39.
- 16- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011، الطبعة الأولى، ص 120.
- 17- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، الجزء الثاني، ص 48.
- 18رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، الطبعة الأولى، ص
- 19 كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، المكتب المجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، الطبعة الأولى، ص 10
- 20- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، الجزء الأول، ص 117.

خاتمة

من خلال استعراض محتوى هذه الورقة البحثية يتضح أن التقارير المالية تتمتع بأهمية بالغة لكونها تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتتجلى تلك الأهمية أكثر حين يتم إعداد وعرض تلك التقارير وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، مما يساهم في إثراء المعلومات المالية المحتواة ضمنها وزيادة فعاليتها ويحسن من جودتها بما يحقق المنفعة المتوقعة لمستخدميها، ويفيد في تلبية الاحتياجات الضرورية لهم. ويمكن تحديد أهم النتائج التي أضفى بها هذا البحث في النقاط الأتية:

- تعتبر التقارير المالية وثائق إعلامية للناتج النهائي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية؛
- تمثل التقارير المالية أداة أساسية ومصدرا مهما من مصادر المعلومات لفائدة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة؛
 - تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية؛
- أنه يمكن قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية باستخدام نماذج رياضية متعددة مشتقة من دالة شانون للمعلومات؛
- أن التقارير المالية المؤكدة ليس لها محتوى إعلامي، بمعنى أن قيمة المعلومات المحتواة فيها صفرا، ذلك لأن قيمة حالة عدم التأكد المحيطة بتحقق الأحداث الاقتصادية التي تدور حولها التقارير تساوي صفرا من وجهة نظر مستخدم هذه التقارير في اتخاذ القرار الاقتصادى؛
- تعمل معايير الإبلاغ المالي الدولية على تضييق الاختلاف وتحقيق محتوى معلوماتي للتقارير المالية يحظى بقبول دولي؛
- يساهم اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تعزيز المثقة لدى مستخدمي التقارير المالية ويسهل من عملية فهم واستيعاب مضمونها بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.
- تم تكييف المنظومة المحاسبية في الجزائر مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال إنشاء النظام المحاسبي المالي الذي تبنى تلك المعايير، بما يستجيب لتطلعات مستخدمي التقارير المالية.
 - وبناءا على ما تقدم من نتائج يوصى الباحثين بما يلى:
- ضرورة العمل على نشر التقارير المالية وإتاحتها لعامة المستخدمين لها، وتطوير وإدخال التحسينات على القوانين المتعلقة بذلك؛
- ضرورة العمل على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال المحاسبة والسباقة في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتشجيع ثقافة التبادل المعرف في هذا السياق.

- 21- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 95.
- 22- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP) على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 04.
- 23- بوعشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية المعلمة، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال-التحديات، الفرص، الأفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 5-3 نوفمبر 2009، ص 05.
 - 24- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مرجع سبق ذكره، ص 04.
 - 25- وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 117.
 - 26- الرجع نفسه، ص ص 117-118.
- 27- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، الطبعة الأولى، ص ص 309-310.
- 28- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الجزء الثاني، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 403.
 - 29- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 311.
 - 30- المرجع نفسه، ص 312.

- 33- محمد عبد الله علي المهندي، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم-دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2004، ص ص 32-33.
- 34-نشنش سليمة، الأنظمة المحاسبية ودورها في تنشيط الأسواق المالية-دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014، ص140.
- 35-حمزة طيبي، لخضر رينوبت، إعداد المعلومات المالية والمحاسبية وفق IFRS المعايير الدولية والمدركات، الملتقى الدولي المعايير الدولية المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر 2014، ص 512.
 - 36-المرجع نفسه، ص 512.
- 37- مجدي مليجي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية-دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2014، ص ص12-13.
- 38-نور الدين رافع، انعكاسات تبني وتطبيق المعاسيية الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية-دراسة تحليلية تقييميه، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص 149-159.